الأمم المتحدة S/PV.7335

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٣٣٥**

الخميس، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف	(تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد كوينلان
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد نيبيشاكا
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو ليي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيروت جيبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سيلاسي.

السيدة سيلاسي (تكلمت بالفرنسية): يسرُّني أن أوافي مجلس الأمن بمعلومات عن آخر التطورات في منطقة الساحل. فالاهتمام الخاص والمطَّرد الذي يكرِّسه مجلس الأمن لمنطقة الساحل، بصفتها منطقة ذات خصائص متميزة، يتيح لنا اعتماد نهج يدمج الأبعاد الإقليمية للتحديات. وبدون هذا النهج، فإنَّ النزاعات والأزمات لن تُحلَّ في أحد البلدان إلاَّ لتظهر مجدداً في بلد آخر.

وفي مجال الحوكمة، ما زالت منطقة الساحل تعاني من نقص الخدمات الأساسية، والإقصاء الاجتماعي والعوائق أمام التجارة والاستثمار. والتفشِّي وباء إيبولا مؤخرا في مالي قد يكون صدمة لا قبل للمنطقة بها. وذلك التحدي الجديد يستحق كل اهتمامنا. ومن الحيوي لبلدان الساحل تطوير القدرات الضرورية لمنع انتشار الوباء.

(تكلمت بالإنكليزية)

إنَّ الأزمة في بوركينا فاسو والنزاع المستمر في مالي يشهدان على حقيقة أنّ جهودنا في منطقة الساحل لن تكون مثمرة إلاَّ إذا التزمت بلدان المنطقة بمستوى معيَّن من الحوكمة. والحالة الأمنية في منطقة الساحل تبقى متأثرة بالأزمات في ليبيا، وشمال نيجيريا، وشمال مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. والمزاعم المستمرة بأنَّ تنظيم الدولة الإسلامية قد أنشأ معسكرات تدريب في ليبيا مصدر قلق خاص. وإذا لم تتمّ السيطرة على الحالة في ليبيا سريعاً، فقد يتزعزع الاستقرار في دول عديدة في المنطقة في المستقبل العاجل.

وفي مالي، على الرغم من التقدم المحرَز في المحادثات فيما بين الماليين في الجزائر، فقد تدهورت الحالة الأمنية في الشمال، مع تكثيف الاعتداءات المميتة التي تستهدف حفظة السلام والمجتمعات المحلية على امتداد الحدود مع النيجر. ومن المشجِّع أنَّ الاجتماع الأخير للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي استضافته النيجر، خلُص إلى أنَّه كانت هناك ضرورة لتعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي. ويسرُّني أيضا أنَّ المجلس عقد اجتماع استثارة أفكار للنظر في خيارات التصدي لتلك التحديات، بما في ذلك عبْر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

إنَّ فظائع بوكو حرام التي لا توصف في شمال نيجيريا أصبحت خطراً رئيسيا على بعض طوائف منطقة الساحل وبلدانها. وتشير تقديرات إلى أنّ ١٠٠ ٠٠٠ شخص قد فرُّوا إلى منطقة ديفا في النيجر، وهناك نحو ١٠ ٠٠٠ آخرين في تشاد والكاميرون. وربما تكون المزاعم الأخيرة بأنّ بوكو حرام تُجنِّد المتمردين بين السكان اللاجئين أكثر إزعاجاً.

إنَّ الاتصالات بين الشبكات الإرهابية والإجرامية في ليبيا، ومالي وشمال نيجيريا أصبحت أكثر وضوحاً. وهذه

الشبكات توفِّر الأسواق لتبادل الأسلحة، والمقاتلين وأشكال أخرى من التجارة غير المشروعة، بما فيها الاتجار بالمخدرات. وتفيد التقديرات أنَّ نحو ٢٠ ٠٠٠ قطعة سلاح ناري عبرت من ليبيا إلى منطقة الساحل، والجزء الأكبر من الـ ١٨ طناً من الكوكايين، بقيمة ١,٢٥ بليون دولار، المودعة في غرب أفريقيا عبرت من خلال منطقة الساحل. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأرباح من الاتجار غير المشروع يفوق كثيراً الميزانيات الأمنية لمعظم بلدان المنطقة. وبالنظر إلى تعقيد المخاطر وطابعها الإقليمي، يعتزم مكتبي العمل بتعاون أوثق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى، بغية تعزيز التحليل والبرمجة الإقليميين.

علاوة على ذلك، لا بدَّ من إيلاء اهتمام خاص لآلاف المهاجرين الذين يعبرون منطقة الساحل والصحراء الكبرى في طريقهم نحو أوروبا والشرق الأوسط. ومن المؤسف أنَّ ممارسة الهجرة هذه لا يمكنَ إلاَّ أن تزداد في الظروف الأمنية والإنسانية السائدة، ولا يمكن أن تؤدي إلاَّ إلى خسارة متزايدة في الأرواح وتجنيد المهاجرين اليائسين في الجماعات المسلحة. والأكثر إيلاماً هو حقيقة أنَّ ٦٠ في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر الذين كُشِفوا في المنطقة هم أطفال.

وتبقى المؤشرات الإنسانية عبْر منطقة الساحل مثيرة للقلق. فقد أصبح خمسة ملايين شخص إضافي غير آمنين غذائياً منذ آخر فترة مشمولة بالتقرير. وعدد الأطفال المتضررين بسوء التغذية الحادّ في منطقة الساحل ارتفع من ٥ ملايين في كانون الثاني/يناير إلى ٦,٤ ملايين اليوم. ومن هؤلاء، ١,٦ مليون طفل بحاجة إلى معالجة من سوء التغذية الحاد. وبالإضافة إلى ذلك، إنَّ دوَّامة انعدام الأمن والنزاعات قد شردت ٣,٣ ملايين شخص، يشكلون زيادة ضعفين من ١,٦ مليون في كانون الثاني/يناير. وإذ قدَّم المانحون حتى الآن ما يزيد قليلاً عن ١,١ بليون دولار مقابل مناشدة قدرها ١,٩ بليون دولار، فإنَّ التدخلات الإنسانية في منطقة الساحل تبقى ناقصة التمويل.

ومنذ توليت منصبي في أيار/مايو، ركَّزتُ على المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف كسب فهم لتصوراتهم، وتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات القائمة. وقد حثثت القادة ورؤساء الدول في بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر على التصدي للتحديات التي تؤثر على منطقة الساحل عبْر نهج إقليمي، وتعهَّدت بالدعم من الأمم المتحدة لتنفيذ مبادرات في منطقة الساحل. وقد شاركت الشركاء الرئيسيين العاملين على منطقة الساحل لتأكيد أهمية التنسيق والاتساق. وللاستفادة من تلك المشاورات، ومتابعة زيارة الأمين العام إلى منطقة الساحل في السنة الماضية، عقدتُ اجتماعاً للشركاء الرئيسيين في تشرين الثاني/نوفمبر، أدى إلى تشكيل فريق اتصال دولي لمنطقة الساحل. وتعزيزاً للمُلكية الإقليمية لاستراتجيية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، دأبت على مشاركة الحكومات في المنطقة والمنظمات الإقليمية سعياً إلى التلاقي مع أولوياتها.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7203)، أُحرِز تقدُّم على صعيد تعميم أولويات الاستراتيجية في الأطر البرنامجية القائمة. وأود تسليط الضوء على بضعة أمثلة. ففي إطار ركن المناعة، واصلت شراكة التحالف العالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التعافي، مع تبرع قدره ١,٥ بليون يورو، تعهَّد به الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، توفير إطار دقيق للتعاون الإقليمي بشأن المناعة. وستُستعرَض مخططات أولويات المناعة القطرية لبوركينا فاسو، مالي، النيجر وتشاد في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وفي غضون ذلك، يجري التفكير في الموافقة على صندوق مشترك بين البنك الدولي والأمم المتحدة لبرنامج الأنشطة السكانية، قيمته ٢٠٧ ملايين دولار لإدارة الديناميات السكانية في منطقة الساحل.

وفي إطار ركيزة الحوكمة، ما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم لمالي في تعميم التماسك الاجتماعي في تقديم الخدمات الاجتماعية، وقام بتدريب ٣٠٠ من الوسطاء المحليين. كما قدم الدعم للنيجر في تعزيز التنمية المستدامة، والنمو الشامل للجميع. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم ببناء قدرات المؤسسات الحكومية في موريتانيا والنيجر فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، وحماية حقوق الإنسان والعمليات الانتخابية التي تتسم بالشفافية. وعلى الصعيد الإقليمي، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على نحو مشترك في إجراء دراسة لتقييم تصورات المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحدودية فيما يتعلق بدوافع التطرف وانعدام الأمن والتطرف العنيف في ثمان بلدان في منطقة الساحل.

وفي إطار ركيزة الأمن، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم في تطوير نظم العدالة الجنائية التي يمكن الوصول إليها والتي تتسم بالكفاءة وتخضع للمساءلة في منطقة الساحل من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد في المنطقة. كما قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم للجنة حوض بحيرة تشاد في وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب.

كما يسرني أن أبلغكم بأن العديد من الشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة يواصلون تنفيذ المبادرات في منطقة الساحل التي تكمل الأهداف العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فأطلق البنك الدولي في كانون الثاني/يناير، الصندوق الاستئماني الجديد المتعدد المانحين لمنطقة الساحل لأغراض الحماية الاجتماعية لبناء القدرة على التكيف. ومن خلال منحة تمويل أولية تبلغ ٧٥ مليون دولار، سيساعد البرنامج أكثر من ١,٥ مليون شخص في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال. ووافق مجلس إدارة مصرف التنمية الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر على برنامج قيمته ٢٤٠ مليون دولار لتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي – الحرجي – الرعوي وقطاع مصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية في بوركينا فاسو، وتشاد، وغامبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر والسنغال.

ويسرني أن أعلمكم بأن الاتحاد الأفريقي يقوم أيضا بتعزيز نهج إقليمي للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن في منطقة الساحل من خلال عملية نواكشوط لتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل.

وبالنظر إلى تدهور الحالة السياسية والأمنية في المنطقة وما لذلك من أثر ضار على المكاسب الإنسانية والإنمائية، فإن الحاجة إلى الحفاظ على اهتمام مجلس الأمن بمنطقة الساحل هي الآن أكبر من أي وقت مضى. ومنذ تعييني في منصبي، أحرز مكتبي تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمساعدة على إنشاء الهياكل اللازمة وآليات التنسيق لكفالة اتباع نهج أكثر اتساقا من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما في منطقة الساحل.

وبالرغم من هذه الخطوات اللازمة والهامة، لا تزال منطقة الساحل تواجه تحديات متعددة الجوانب فيما يتعلق بالسلام والتنمية. وتستوجب الحالة التزاما أقوى من جانب حكومات المنطقة بتحسين الحكم وإجراء التغييرات اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية، بما في ذلك عن طريق العمل صوب تحقيق قدر أكبر من التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

(تكلمت بالفرنسية)

وعلى أساس كل هذا، ستكون أولوياتي خلال الأشهر المقبلة، أولاً، دعم التنفيذ العاجل للمشاريع الوطنية والإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين. وثانيا، سأساعد على تعزيز تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لمنطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق فريق الاتصال الدولي المعني

بمنطقة الساحل. وأخيرا، سأسعى إلى تعزيز الملكية الإقليمية من خلال ترسيخ التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومنتدى التنسيق الوزاري والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة سيلاسي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوثة الخاصة السيدة سيلاسي على إحاطتها الإعلامية اليوم وعلى عملها الهام. ونقدر عملها الوثيق مع بلدان وشعوب منطقة الساحل ومع الشركاء الدوليين صوب تحقيق التنمية المستدامة والازدهار لشعوب منطقة الساحل.

تواجه دول منطقة الساحل العديد من التهديدات المعقدة للسلام والأمن. ومن بين أبرز التهديدات وأكثرها إلحاحا التهديد الناشئ عن التطرف العنيف الذي يشكله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام وغيرهما من الجماعات الإرهابية. ولكن هناك تحديات أخرى أيضا: المؤسسات الضعيفة على نحو دائم وإصلاحات الحكم المتراخية، كما شهدنا مؤخرا في بوركينا فاسو؛ الصدمات البيئية الدورية التي ساهمت في حالة من انعدام الأمن الغذائي يعاني فيها ٢٠ مليون شخص ؛ اللاجئون والأشخاص المشردون داخليا الذين يحتاجون إلى المساعدة الأساسية في مالي؛ المناطق الشاسعة التي لا تخضع في بعض الأحيان للحكم؛ الاقتصادات الهشة والفقر. تسهم جميع هذه العوامل في معاناة لا داعي لها وتهيئ الظروف التي تمكن الإرهابيين والمنظمات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية من الازدهار. وهذه التحديات لا تقتصر على دول متميزة ولا هي جديدة، والتهديدات التي تشكلها للأسف لا تنتهي عند الحدود الوطنية.

ونشيد بدول منطقة الساحل على جهودها في التصدي لهذه التحديات المتشابكة، بما في ذلك التزامها بتعطيل شبكات التطرف، مثل الجهود المستدامة في مالي التي بدأت بالعملية سيرفال وبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وتستمر اليوم بإسهام دول الساحل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجب على المجتمع الدولي العمل من أجل تعزيز قدرات المنطقة والتزامها بالتصدي لجميع هذه التهديدات، في فرادى البلدان وفي جميع أنحاء المنطقة على السواء، على النحو الذي يواصل حماية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ولقد رأينا بالفعل الفوائد الناجمة عن تعزيز المنطقة لتنسيقها وتعاونها بغية التصدي للتحديات الأمنية عبر الوطنية. وبمبادرة من منطقة الساحل، تعمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تعزيز الأمن والتعاون الإنمائي عن طريق مبادرات التمويل، مثل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية، الذي يهدف إلى الجمع بين المؤسسات المانحة وحكومات منطقة الساحل ومشاريع البنية التحتية، وإنشاء أمانة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، أكد مؤتمر قمة لجنة حوض بحيرة تشاد الذي عقد ٧ تشرين الأول/أكتوبر في نيامي على التزام الحكومات الإقليمية بتحسين التنسيق من أجل التصدي لتهديد حركة بوكو حرام في المنطقة دون الإقليمية.

ولكن سيكون هناك الكثير الذي ينبغي القيام به خلال السنة القادمة. ونرحب بالعمل الهام الذي أنجز حتى الآن لتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية داخل المنطقة، ولكن ينبغي ألا ينصب تركيزنا الأساسي كثيرا على العملية بل يجب أن يكون على النتائج – أي، ما هي الجهود الملموسة الرامية إلى مكافحة العنف والإرهاب التي تعمل على أفضل وجه في منطقة الساحل، وما الذي يمكننا القيام به، كمجتمع دولي، لدعم هذه الجهود؟ إن استراتيجية شاملة ومنسقة أمر

هام لا شك، ولكن مقياس نجاحنا يجب أن يكون الحلول الحقيقية التي تؤثر في حياة الناس – الحلول التي تتناول المشاكل الأمنية والإنسانية ومشاكل حقوق الإنسان ومشاكل الحكم.

إن الأمم المتحدة – بما في ذلك مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، فضلا عن الممثلين الخاصين لغرب ووسط أفريقيا – تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود. من الواضح أن المشاركة الرفيعة المستوى من جانب هؤلاء المسؤولين مع كبار المسؤولين في الحكومة والعلاقات الوثيقة بشكل خاص التي أقاموها مع قادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي أدت إلى زيادة التنسيق. ينبغي أن تظل مبادرات تفادي التضارب والتداخل والزائدة عن الحاجة محورية في جهودهم. وإذا نجح ذلك، من الأهمية بمكان أيضا أن تتولى دول الساحل زمام هذه المشاركة بقوة، وجرى التأكيد على التلاقح لا على المستويات السياسية العليا فحسب، بل على مستوى العمل كذلك.

ومن جانبنا، فإن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بدعم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز أوسع نطاقا للاستقرار عبر أنحاء منطقة الساحل. إن الرئيس أوباما، إذ يدرك الخطر الذي يحدق بالمنطقة وما وراءها بسبب العلاقة التي تربط المؤسسات الفاشلة وانعدام الأمن، والتحديات الإنسانية والفقر، أعلن مبادرة الحوكمة الأمنية في آب/أغسطس، التي تعهدت من خلالها الولايات المتحدة بمبلغ ٦٥ مليون دولار في السنة الأولى لتطوير القدرات المؤسسية في قطاع الأمن في ستة بلدان شريكة، خمسة منها إما جزء من مبادرة الأمم المتحدة لمنطقة الساحل أو جيران مباشرين لتلك البلدان.

وستوفر المبادرة دعما مصمما خصيصا لبناء القدرات الوطنية وإدارة القطاع الأمني، بما في ذلك من خلال إمكانية الوصول إلى العدالة، ومكافحة التهديدات عبر الوطنية، والمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتقدم الولايات المتحدة المساعدة في جميع أنحاء منطقة الساحل، من أجل بناء قدرة العنصر العسكري وإنفاذ القانون والجهات الفاعلة المدنية عن طريق الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى وغيرها من المبادرات.

ونحن لا نزال أيضا ملتزمين بمواصلة الجهود الطويلة الأمد الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية الخطيرة في المنطقة. وقدمت الولايات المتحدة أكثر من ٢٧٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤ من أجل المعونة الإنسانية إلى المنطقة. وقد ركزنا النسبة الأكبر من هذا التمويل في القطاعات الإنسانية حيث تمس الحاجة إليه: الزراعة والأمن الغذائي والتغذية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، إذ أن في المنطقة، كما قالت لنا المبعوثة الخاصة، حوالي ٢٠ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونحو ٦,٥ ملايين طفل يهددهم خطر سوء التغذية المتوسط أو الشديد. ونشيد بجهود السيد روبرت بايبر؛ المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، الرامية إلى دمج الجهود الإنسانية والإنمائية في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم المنسق إلى اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة المتضررة.

ولكي تنجح هذه البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف حقاً، يجب أيضا على الحكومات في المنطقة مضاعفة الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية – وهي ركيزة أساسية في استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل. كما رأينا في بوركينا فاسو في الآونة الأخيرة، عندما يتحول تركيز الزعماء السياسيين عن التزاماتهم بالعمليات التي ينص عليها الدستور مثل الانتخابات الديمقراطية، فإن الحكومة تفقد شرعيتها وثقة شعبها. وتصبح أقل استقرارا، وليس أكثر استقرارا. يجب أن تولي الحكومة الانتقالية في بوركينا فاسو عناية خاصة لضمان إجراء تحضير فعال للانتخابات الوطنية التي من المقرر مسبقا أن تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وبغض النظر عن حجم المساعدة الإنسانية المقدمة، فمن دون إدخال الإصلاحات الهامة في مجالات الحوكمة وسيادة القانون والديمقراطية، لا يمكن لأي قدر من الدعم الدولي أن يؤدي إلى تحقيق المكاسب الإيجابية الملموسة التي ترغب في تحقيقها شعوب المنطقة، ونسعى إليها جميعا، وتحتاجها المنطقة. ونرحب بجهود المبعوثة الخاصة سيلاسي الرامية إلى الاستمرار في تشجيع قادة المنطقة على الاضطلاع بنوع من الإصلاحات المؤسسية الشاقة واللازمة لتحقيق السلام الدائم. أود أن أشكرها ثانية على إدارة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونحن نتوقع أن يسفر عملها عن تحقيق نتائج قوية على مدى العام القادم، ونتطلع إلى استمرار تعاوننا من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس،نظرا لأن تشاد نفسها أحد بلدان منطقة الساحل، أرحب ترحيبا خاصا بدورها القيادي في تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. أود أن أشكر السيدة هيروت غويبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام، عل ما قدمته من معلومات بشأن جهود الأمم المتحدة واستجابتها من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، وتلك ليست بالمهمة السهلة.

وقد شهدنا منذ حزيران/يونيه زيادة حادة في الهجمات التي تستهدف حفظةَ السلام التابعين للأمم المتحدة في مالي، والحالة الأمنية المتدهورة في ليبيا، وعدم الاستقرار السياسي في بوركينا فاسو، والأعمال الإرهابية الوحشية من قبل مجموعة بوكو حرام، وأولى حالات الإصابة بفيروس الإيبولا في مالي. فالهشاشة وانعدام الاستقرار المزمنان سيستمران في التأثير على المنطقة، وسيشكلان تهديدا مباشرا للمدنيين. وهناك حوالي ٢٥ مليون شخص في منطقة الساحل – بالتأكيد أكثر من ٢٠ مليون – يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الوقت الحاضر. وهذا يزيد على ٦٥ في المائة من السكان وهو أكبر بكثير من عدد سكان بلدي. وتستضيف المنطقة أكثر من مليون لاجئ. ومن المتوقع أن يتضاعف حجم سكانها، وهم الأسرع نموا في العالم، في الفترة من الـ ٢٠ إلى الـ ٢٥ عاما القادمة، الأمر الذي لا يمكن إلى أن يؤدي تفاقم التحديات.

ويمكن أن تكون الاستراتيجية أداةً مفيدة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وبشكل أوسع، بتقديم نهج متعدد الأبعاد لمعالجة المشاكل التي تتخطى الحدود في المنطقة. وكما هو الحال دائما، يكمن التحدي في تنفيذها الذي يعاني حتى الآن. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية تظل المبادرة التي تحمل في ثناياها أكثر الاحتمالات لضم العدد الهائل من الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية تحت مظلة إطار واحد. ويكتسي التنسيق أهمية حاسمة نظرا للعدد الكبير من الجهات الفاعلة في منطقة الساحل، ولكنه لا يزال غير كاف. وأظهرت عملية مسح حديثة أن العديد من البلدان الأساسية في المنطقة قد شملتها ما لا يقل عن سبع استراتيجيات إقليمية أو دولية مختلفة تركز على الساحل. ويجب أن يعزز التنسيق، وإلا فإن استراتيجية الأمم المتحدة للساحل نفسها ستفشل. وفي الوقت نفسه، فإن التنسيق لا يمكن أن يكون بديلا عن الإجراءات الملموسة.

لقد مر ما يزيد قليلا على العام منذ الزيارة المشتركة للأمين العام إلى المنطقة، إلى جانب رئيسي البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهذا هو النموذج الذي نحتاج من أجل تحقيق النتائج في الحالات المعقدة مثل منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل. عندما اجتمع المجلس آخر مرة، في حزيران/يونيه ليناقش منطقة الساحل (انظر S/PV.7203)، تكلمت المبعوثة الخاصة بشأن كسر الحواجز المؤسسية بين تلك المنظمات من أجل ضمان تحسين الإجراءات المُستهدفة والمنسقة استنادا إلى المجالات ذات الميزة النسبية. وأرحب بأي تقييم إضافي منها فيما يتعلق بالكيفية التي يتم بها تحقيقه عمليا. وقد يكون من المفيد أيضا الحصول

على مزيد من التوضيح الوضوح بشأن تقسيم العمل بين مكتبها ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

وتشجعنا القيادة االمتنامية من المنطقة، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق الوزاري. ومن الواضح أن الملكية الوطنية والإرادة السياسية ضروريان لتحقيق تقدم دائم. وكانت مشاركة مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل في آخر اجتماعات المنتدى الذي عقد في باماكو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أحد المؤشرات الضرورية لزيادة الاتساق والتعاون. ونرحب بمعلومات المبعوثة الخاصة اليوم بشأن إنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة الساحل.

وهذا التعاون حيوي، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وقد تأثرت منطقة الساحل كثيرا من هذه الآفة، بوجود العناصر المنتسبة إلى القاعدة في المنطقة التي تستغل الصراعات المحلية وضعف سلطة الدولة وتستفيد من شبكات الاتجار والشبكات الإجرامية لنقل الأسلحة والموارد. والاتجاه المتمثل في تهريب الأسلحة الصغيرة في المنطقة آخذ في التزايد. وما من مكان آخر يتفشى فيه ذلك أكثر من ليبيا – حيث إن المشكلة ملحة نظرا لضعف المؤسسات واستمرار تدفق الأسلحة إلى خارج البلد. ومن الواضح أن مجلس الأمن بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لليبيا. والتقاطع بين الإرهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية في المنطقة واضح. ومن الواضح أنه يؤجج الصراعات. وهذا هو السبب في أن المناقشة المقرر أن تعقدها الرئاسة التشادية الأسبوع المقبل، وكذلك مبادرتها بتقديم مشروع قرار يتناول الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية بصورة شاملة، ستكون مفيدة جدا. ونحن نشيد بالجهود الفرنسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال القوة العسكرية الإقليمية التابعة لها، عملية برخان. ونشيد أيضا بالجهود الرامية لتفعيل فرقة العمل المتعددة الجنسيات المشتركة لمكافحة حركة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. ينبغي للمجلس أن يدعم تلك المبادرة.

ولسنا بحاجة إلى نُهُج الأمن وإنفاذ القانون فقط للتعامل مع التهديد الإرهابي، ولكن أيضا إلى الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف على مستوى المجتمع المحلي. وينبغي للبرامج أن تستهدف الشباب على وجه الخصوص، وهي أكبر الفئات الديمغرافية في المنطقة، وربما يكون نصفهم بدون عمل ونعرف أنهم عرضة للتطرف. ونحن نحث الأمم المتحدة على الاستفادة من كامل نطاق مسؤوليات الكيانات المعنية بالأمن والتنمية للمساعدة في بناء القدرة المجتمعية على مواجهة الإرهاب.

إن نظام الجزاءات التي فرضها المجلس على تنظيم القاعدة لا يزال يمثل شريكا هاما للغاية للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وعلى الرغم من تركيز المجلس مؤخرا على العراق وسوريا، تواصل لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، وفريق الرصد التابع لها استهداف المرتبطين بتنظيم القاعدة في منطقة الساحل. وضم آخر إدراج للأسماء في القائمة، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كيانيين مرتبطين بتنظيم القاعدة في المغرب العربي ومقرهما ليبيا. إن الأمر الأساسي بالنسبة لجميع كيانات الأمم المتحدة وبعثاتها ومكاتبها في المنطقة، فضلا عن وكالاتها، وهيئات مكافحة الإرهاب ولجان الجزاءات المعنية وأفرقة الخبراء، يتمثل في العمل معا لدعم الحلول الجماعية من أجل التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة – على سبيل المثال، من خلال المساعدة على تعزيز أمن الحدود.

وخارج نطاق مجال الأمن، علينا أيضا أن نضمن معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الدورية في منطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحكم الرشيد، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. ومن الواضح أن تقديم المساعدة الملموسة ووضع البرامج من أجل تعزيز الحكم في هذه المساحة الشاسعة والمتنوعة، يشكل تحديا، ولكن من النوع الذي لا بد من إعطائه الأولوية. ونحن بحاجة إلى أن نرى مشاريع ملموسة على أرض الواقع لبدء مرحلة التغير. ونرحب بأي آراء إضافية المقدمة من المبعوثة الخاصة بشأن الكيفية التي يمكن بها إحراز تقدم أكبر في هذا المجال.

وفي الختام، مع أننا لا نزال على ثقة بأن استراتيجية منطقة الساحل الأداة المناسبة للتصدي للتحديات في المنطقة بطريقة منسقة – وفي حين نشعر بالامتنان لجهود المبعوثة الخاصة في ذلك الاتجاه – فإن هناك خطرا حقيقيا للغاية لأنه، في حالة عدم وجود برامج ملموسة وتنسيق حقيقي، ستصاب الاستراتيجية بالضمور. ولذلك لا نزال نتطلع إلى قيادة المبعوثة الخاصة للدفع قدما بتنفيذ الاستراتيجية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر المبعوثة الخاصة على إحاطتها الإعلامية وأعرب لها عن دعمنا الكامل.

لقد اجتذبت التحديات العاجلة التي يمثلها مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا قدرا كبيرا من الاهتمام الدولي في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان ألا نغض الطرف عن منطقة دون إقليمية تواجه شواغلها الخاصة بالذات وهي حتى الآن تنجح في تجنب اجتياح كامل من فيروس إيبولا.

وبعد مرور عامين تقريبا من بداية الأزمة في مالي، لا تزال منطقة الساحل في خط المواجهة في عمليات مكافحة الإرهابيين الجهاديين – مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا – والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، وعدم الاستقرار السياسي. وكما شهدنا في الحوادث الأخيرة في بوركينا فاسو، فإن منطقة الساحل بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي إذا أريد لها أن تبقى في مسار تحقيق السلام الطويل الأمد والتنمية. وذلك لا يعني معالجة للأزمات بفعالية فحسب – وأنا أشيد بقيادة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – ولكنه يعني أيضا اتخاذ إجراء وقائي مبكر لتجنب عدم الاستقرار وأعمال العنف، وفي هذا المجال علينا أن نعمل على نحو أفضل.

ولا يزال إحراز النجاح في تسوية الأزمة في مالي بعيد المنال. ففي عام ٢٠١٤، قتل ٣١ من أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأصيب ١٠٠ فرد تقريبا في هجمات شنها الإرهابيون. وأشيد بحفظة السلام البواسل في بعثة الأمم المتحدة، لا سيما حفظة السلام من تشاد، الذين يواجهون تلك التهديدات الإرهابية يوميا. ومع أن العمل مستمر على قدم وساق في المجلس لتعزيز قدرات البعثة وقدرتها على الصمود في وجه التهديد الإرهابي، فإن ذلك وحده لن يعالج الأسباب الأساسية للأزمة. فالتوصل إلى تسوية سياسية وحده سيمكن مالي من المضي قدما نحو مستقبل يسوده السلام. وأثني على أعمال الجزائر والوسطاء الآخرين لجمع الأطراف حول طاولة المفاوضات. ولكن لنكن واضحين في أن المسؤولية تقع على عاتق الأطراف نفسها عن إيجاد السلام الذي يستحقه مواطنو مالي. ومن الأهمية بمكان أن تضاعف هذه الأطراف جهودها، وتعمل بروح التوافق والمسعى المشترك، وتضع الترتيبات العملية النهائية التي ستمكن مواطني مالي من استئناف حياتهم مرة أخرى.

وتنشأ التحديات التي تواجه مالي من داخل المنطقة وخارجها على السواء. فإلى الجنوب، أصاب السلوك الهمجي لجماعة بوكو حرام العالم بالصدمة، بيد أنه أيضا أدى إلى توصل نيجيريا وجيرانها، النيجر وتشاد والكاميرون، إلى تفهم أفضل للأمن المشترك والتعاون بشأنه. وتدعم المملكة المتحدة هذه الأعمال الهامة، وستواصل دعمها.

وإلى الشمال، لا يزال الصراع المطول في ليبيا يحدث تداعيات على منطقة الساحل، ويمكن لنمو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن يهدد المنطقة بشكل إضافي. وفي غضون ذلك، يواصل الاتجار بالأسلحة والمخدرات عبر الحدود السهلة الاختراق إلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي ومنع الدول من ممارسة الحكم بشكل فعال. وفي مواجهة هذه التحديات، توفر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة

الساحل إطارا قويا لتمكين المنطقة من التصدي لهذه التحديات المتنوعة. ونرى أن الركائز الثلاث للاستراتيجية، المتمثلة في الحوكمة والأمن والقدرة على الصمود، لا تزال الركائز المناسبة. بيد أنه يمكن القيام بالمزيد من العمل لتنفيذ أولويات الاستراتيجية. وعلى نحو ما أبرزته المبعوثة الخاصة صباح هذا اليوم، فإن الحوكمة أمر بالغ الأهمية. ويجب أن نعمل مع دول منطقة الساحل لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء، وللمساعدة على بناء قدرات هذه الدول على تقديم الخدمات الأساسية، لا سيما خارج المناطق الحضرية.

وفيما يتعلق بتوفير الأمن، علينا أن نواصل بناء قدرات الدول على التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب وإدارة الحدود بشكل أكثر فعالية. وبوسع أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل أن تساعد في وضع نهج إقليميه أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بالقدرة على الصمود، فإننا بحاجة إلى تقديم الدعم للعمل بشأن تحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك الاستعداد للصدمات من خلال التعاون الإقليمي. ومع نداء الأمم المتحدة الإضافي من أجل منطقة الساحل الذي يتوقع أن تطلقه المنظمة في شباط/فبراير العام المقبل، تبدو مخاطر عدم القيام بهذا العمل الهام واضحة للعيان. وأعلنت المملكة المتحدة مؤخرا برنامجا مدته عدة سنوات لتقديم المساعدة إلى منطقة الساحل بمبلغ يزيد على ١٦٠ مليون دولار.

وبتنسيق العمل الدولي بشأن منطقة الساحل، ستضطلع المبعوثة الخاصة بدور هام. وإذ تمضي المبعوثة الخاصة قدما بتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة إلى عام ٢٠١٥، فإنها وفريقها في داكار سيحظيان بدعم المملكة المتحدة الكامل.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر تشاد على عقد هذه الجلسة المكرسة لمنطقة الساحل في ظل رئاستها لمجلس الأمن. كما أعرب عن شكري للمبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة غيبري سيلاسي، على إحاطتها الإعلامية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأكد بيانها عن حق على حاجة المجتمع الدولي الماسة لاتخاذ نهج إقليمي منسق وتكميلي للسياسات الوطنية نحو تعزيز الحوكمة والأمن والقدرة على الصمود والتنمية في منطقة الساحل.

ومنذ المرة الأخيرة التي خاطبت فيها المبعوثة الخاصة المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7203)، استمر تدهور الحالة الأمنية في شمال مالي وفي ليبيا وحول بحيرة تشاد. ولا تزال النزاعات المسلحة وانتشار الأسلحة والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والصلات بين تلك الأنشطة الإجرامية والجماعات الإرهابية، تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن في المنطقة.

وأدت زيادة أعمال العنف إلى المزيد من تدهور الحالة الإنسانية البالغة الهشاشة في منطقة الساحل. وعلى نحو ما أشارت إليه المبعوثة الخاصة من فورها، فإنه لا يزال ٢٠ مليون شخص على الأقل معرضين لانعدام الأمن الغذائي وأكثر من ٦ ملايين طفل يتعرضون لخطر سوء التغذية الحاد.

واليوم لا توجد أية دولة في وضع يمكنها من التصدي لتلك التحديات بمفردها. ولم يعد القيام بالعمل على النحو المعتاد خيارا. وثمة مبادرتان مستمرتان لتحقيق تلك الغاية، ونحن نرحب بهما. ومن ناحية، هناك منتدى التنسيق الوزاري، الذي تتولى رئاسته مالي للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، وهو يستفيد من الملكية الوطنية والإقليمية البالغة الأهمية وتدعمه أمانة فنية. ومن الناحية الأخرى، لدينا مجموعة الدول الخمس الإقليمية – مجموعة البلدان الخمسة لمنطقة الساحل التي تتألف من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد. وعقد الاجتماع الثالث للمنتدى الوزاري في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وللمرة الأولى بحضور الأمين الدائم لمجموعة البلدان الخمسة. وفي ذلك السياق، أود أن أسأل السيدة سيلاسي

عن مدى تمكن العمل بصورة وثيقة بين المبادرتين – المنتدى الوزاري ومجموعة البلدان الخمسة – من بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة لتمهيد الطريق لزيادة التعاون الأمني.

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ومطلع تشرين الثاني/نوفمبر، شهدنا انتفاضة شعبية غير مسبوقة في بوركينا فاسو، مما أدى إلى استقالة الرئيس وإنشاء سلطات انتقالية بطريقة سلمية وباحترام الدستور. وتبين هذه الحوادث أهمية تعزيز شرعية الدول على سبيل الأولوية.

ولا شك أن منطقة الساحل ستتطلب قدرات أمنية إضافية للتصدي للتحديات التي ذكرتها. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تشجيع قيام مؤسسات خاضعة للمساءلة أمام المواطنين وقادرة على تقديم الخدمات الأساسية إلى جميع السكان، بما في ذلك الحصول على العدالة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تخفيف حدة التوترات الداخلية وإيجاد حلول دائمة للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة.

ويجب تشجيع مشاركة المرأة، التي كثيراً ما تستبعد من عملية صنع القرار. كما يجب أن يكون المجتمع المدني قادراً على القيام بدوره كاملاً. والحوكمة التي تعزز تطوير المؤسسات الديمقراطية وصلابتها تكون حصناً منيعاً في وجه التطرف العنيف ونشوء النزاعات الوطنية والإقليمية.

وبالترادف، يتعين إيلاء اهتمام خاص للمناطق الحدودية والبنى التحتية التي تمكن من التكامل الإقليمي. وهذا من شأنه أيضا تحسين مراقبة أراضي الدولة وتعزيز سلطتها على كامل أراضيها. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه في إطار برامجنا للتعاون الإقليمي، تقوم لكسمبرغ منذ عام ٢٠١٢، وبشراكة مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بتمويل برنامج إقليمي تابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، يعرف بالمبادرة المحلية العابرة للحدود. ويهدف البرنامج إلى تعزيز إطار الحوكمة للتعاون عبر الحدود في غرب أفريقيا. وعلى المستويين الإقليمي والوطني، يشمل ذلك اعتماد استراتيجيات لتعزيز التعاون خارج الحدود. وعلى المستوى المحلي، سمح البرنامج بتطوير أدوات لدعم السلطات المحلية لتمويل التعاون عبر الحدود. وتلك الشريحة من البرنامج المتعلقة بالنيجر ومالي وبوركينا فاسو تدلل بوضوح على عزم السلطات المحلية في هذه البلدان الثلاثة على العمل معاً من أجل تهيئة مجالات للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية العابرة للحدود، وذلك جزء مهم في التكامل الإقليمي أيضاً.

ختاماً، أود أن أؤكد للمبعوثة الخاصة للأمين العام دعم لكسمبرغ الكامل لها في تلك المهمة. وبدعم برامج التعاون تلك وعلاقات لكسمبرغ القديمة العهد مع بلدان منطقة الساحل، سيبقى بلدي مشاركاً بعزم في تعزيز الجهود الدولية لتحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة – وهي الأهداف الثلاثة التي طالما تطلع السكان في منطقة الساحل إلى تحقيقها. فهل لنا ألا نخيب آمالهم.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوثة الخاصة، السيدة سيلاسي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها.

مافتئت منطقة الساحل تواجه العديد من التحديات المعقدة والمترابطة على الصعد السياسية والإنسانية والأمنية. وفيما يتعلق بالأمن، وهو أحد الركائز الثلاث لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، لا تزال هناك تحديات كبيرة. فالجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام، تنشط في المنطقة. وتشكل تلك الجماعات تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. ويجب أن تبقى مكافحتها أولوية قصوى لجميع بلدان الساحل، بل وللمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وجمهورية بنين بصدد عملية نشر فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات بهدف مكافحة بوكو حرام وطردها في نهاية

المطاف. وقد قطعت عملية برخان الفرنسية شوطاً طويلاً نحو استكمال جهودنا في مكافحة الشبكات الإرهابية في منطقة الساحل وحرمانها من الملاذات الآمنة في المنطقة. وإيجاد حل مستدام لمكافحة الإرهاب في المنطقة أمر بالغ الأهمية. لذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم المبادرات التي من شأنها أن تضع حداً للإرهاب في منطقة الساحل.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال عاملاً أساسياً يسهم في انعدام الأمن في منطقة الساحل. والشبكات الإجرامية تستغل الحدود التي يسهل اختراقها والمساحات الشاسعة غير المأهولة في الاتجار بالأسلحة. ولمعالجة ذلك، تشارك الحكومة النيجيرية بنشاط في تبادل المعلومات الاستخباراتية عبر الحدود لمراقبة تدفق الأسلحة داخل منطقتنا. ومكافحة الإرهابيين والعناصر الإجرامية تتطلب حرمانهم من الحصول على الأسلحة التي تغذي أنشطتهم. ونحن نشجع التعاون الصادق بين الدول في المنطقة وخارجها من أجل وضع آلية دائمة لمعالجة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل.

أما من حيث الحوكمة، وهي الركيزة الثانية في الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، فلا بد أن تعالج بلدان المنطقة جذور عدم الاستقرار ومسبباته بغية الحد من احتمال الصراع العنيف وتعزيز الإطار المؤسسي للسلام والأمن وسيادة القانون. والإقصاء والتهميش من بين الأسباب الجذرية للتراعات. وبالتالي، فإن منع نشوب التراع يقتضي من القادة السياسيين بذل المزيد من الجهد للنهوض بالاندماج وتعزيز الشعور بالانتماء بين كل المجموعات والطوائف. وشمول الجميع سمة من سمات الحكم الرشيد، وحيث يسود الحكم الرشيد، يقل احتمال نشوب التراع. وهذا هو التحدي الذي يتعين على بلدان منطقة الساحل مواجهته من أجل تعزيز التماسك الوطني وإرساء أسس السلام والاستقرار والتقدم.

أما من حيث الصلابة، الركيزة الثالثة للاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، فلا تزال المنطقة تواجه تحديات جمة. والوضع الإنساني في منطقة الساحل لا يزال هشاً، ويواجه الملايين انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتشرد. والتصدي لتلك التحديات يتطلب المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي. ونحن نثني على الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية الأخرى، كالصليب الأحمر وأوكسفام ومنظمة أطباء بلا حدود، للعمل المثير للإعجاب الذي تقوم به في الميدان لإغاثة الملايين من المحتاجين للمساعدة.

وفي حين ساعدت تلك الجهود على تعزيز صلابة المجتمعات في منطقة الساحل، فإن الأمر يتطلب أكثر من ذلك بكثير. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على ألا يتوانى في دعم الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب في منطقة الساحل.

السيدة قعوار (الأردن): بداية، سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن الشكر والتقدير على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن السلم والأمن في أفريقيا الساحل. وأتقدم بالشكر أيضاً للمبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل على جهودها الحثيثة لحشد الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تتناول عدداً من المحاور، أبرزها الاستجابة الإقليمية والشاملة للتصدي للتحديات المتباينة التي تواجهها المنطقة.

إن سوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في منطقة الساحل جعلها أرضية لنشاط الجماعات المسلحة والإرهابية. إذ تتنامى الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل من جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أهل السنة للدعوة وجماعة بوكو حرام، وأنصار الدين، والحركة

من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا والمرابطين، وشيوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار الأسلحة والمخدرات، كل ذلك ألقى بتداعياته على أمن الأفراد والمجتمعات في غرب أفريقيا. كما أن الهشاشة الاقتصادية وتحديات الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي لما يربو على ٢٠ مليون شخص من سكان المنطقة، وتأثير التغيرات المناخية وضعف المؤسسات والحوكمة، تعد جميعها قضايا متداخلة وبالغة التعقيد، لا تزيدها الصراعات العنصرية والتوترات الإقليمية إلا معاناة مأساوية وعرقلة للتحول الديمقراطي والتماسك الإقليمي.

إن الأمن والتنمية في الساحل عنصران متلازمان لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال نهج تعاوني إقليمي يتيح إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بإرساء التعاون المشترك بهدف إيجاد حلول ملائمة للمعضلات المتداخلة التي يعاني منها عدد من دول منطقة الساحل، وعلى الأخص في شمال مالي. والتحليل السياسي للساحل على نحو شامل يشكل حجر الزاوية لفهم نطاق الأزمة في مالي وتيسير العملية الانتقالية. وعلى هذا الأساس، لا بد من تفعيل الدبلوماسية الوقائية ومضاعفة الجهود وتنسيقها من أجل إحلال منطق الحوار والتفاوض وإيلاء الاهتمام للخصوصيات الثقافية واللغوية للأقاليم بدول الساحل. إذ أن تهميشها سيسهم في اندلاع النزاعات. وعليه، فإن أي حل مستدام للأزمات في الساحل لن يتحقق إلا من خلال المشاركة المجتمعية وعلى نحو توافقي.

وفي هذا الصدد، فإننا نود التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية المعنية في تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المستدام لمنطقة الساحل، ولا سيما عبر تعزيز التنسيق الأمني بين دول المنطقة، ودعم جهود الحكومات فيها لمعالجة التحديات الهيكلية، وإيجاد آليات لبناء القدرات المؤسسية من خلال رؤية متكاملة وشاملة تتضمن أهدافا محددة وإجراءات عملية لتفعيل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ولتشكيل نظام إقليمي يمكنها من مكافحة التحديات وتعزيز السلام وترسيخ الأمن في المنطقة.

السيد أولغين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نحيط علما باهتمام كبير بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، السيدة غويبري سيلاسي، ونؤكد لها من جديد دعمنا الكامل، على نحو ما فعلنا في جلسة المجلس في ١٩ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7203).

ونعتبر تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أمرا بالغ الأهمية، حيث ينبغي له ألا يركز على الأمن فحسب، بل على عناصر حيوية مثل التنمية والإدماج الاجتماعي أيضا. وفي رأينا، فإنه من الأمور الجوهرية أن تُنفذ السياسات التي يمكن أن تساعد سكان منطقة الساحل على الخروج من دائرة الفقر المدقع من خلال إيجاد فرص عمل مستدامة وتحقيق الإنصاف في توزيع الدخل داخل البلدان المعنية. ونرى من الصواب أن يتم التركيز على أنه يجب التصدي للمشاكل الأفريقية بالاعتماد في الأساس على البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد ونرحب بالعمل الذي تضطلع به المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تعزيز التعاون بشأن الاستراتيجية المتكاملة، فضلا عن منتدى التنسيق الوزاري المعني بالاستراتيجية المتكاملة في منطقة الساحل، برئاسة مالي للسنتين المقبلتين، والجهود المبذولة – بدعم من شيلي – من أجل إحلال السلام في شمال مالي.

ويرى وفد بلدي أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز سيادة القانون والمؤسسات القانونية في بلدان منطقة الساحل. ويعد النظام الديمقراطي أفضل سبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والتعايش السلمي، في نهاية المطاف. ونود التنويه عن أنه على مدار الأشهر القليلة القادمة ستعقد انتخابات حرة ونزيهة في بوركينا فاسو، الأمر الذي سيؤدي إلى الانتقال لإقامة حكومة مدنية في تشرين الثاني/نوفمبر.

وما فتئت شيلي تعتبر حماية المدنيين ومسألة المشردين داخليا من الجوانب الهامة في الأعمال التي يقوم بها مجلس الأمن. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن عدد المشردين داخليا يتجاوز ٣,٣ مليون شخص، وفقا لآخر البيانات الواردة في تقرير الأمين العام لشهر حزيران/يونيه (S/2014/397). وفي هذا الصدد، نود أن نطلب من السيدة سيلاسي – خلال عملها مع المنظمات الدولية ذات الصلة – مواصلة التركيز على إيجاد حل لهذه المشكلة.

إن منطقة الساحل لا تواجه حاليا تحديات اجتماعية كبيرة فحسب، بل تحديات تتعلق بالإرهاب والنشاط الإجرامي، وتواجه الآن التحدي الذي يفرضه فيروس الإيبولا. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن السبيل أمام المنطقة من أجل إحراز التقدم هو من خلال التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بقيادة المبعوثة الخاصة والمؤسسات الدولية الأخرى. ولكي تنجح هذه الجهود، فإنها تتطلب أن تبدي السلطات الوطنية التعاون وأن تتحمل المسؤولية من أجل ضمان استدامتها، وتعزيز المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية النهائية.

السيد إليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيدة سيلاسي على إحاطتها الإعلامية، التي جسدت تطور الحالة في منطقة الساحل من جميع جوانبها المتعددة، فضلا عن التحديات الرئيسية والخطوات التي يجري اتخاذها لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة في منطقة الساحل. وينبغي أن تكون الأحداث التي وقعت في هذه المنطقة المضطربة محط تركيز الاهتمام المستمر من جانب المجتمع الدولي.

أما المسائل الوثيقة الترابط المتعلقة بتحسين الجهاز الإداري للدولة، وإيجاد استجابات فعالة لمواجهة المشاكل الأمنية، وتحقيق التنمية المستدامة، والتصدي للتحديات الإنسانية فتتطلب بذل جهود تعاونية موثوقة. وفي هذا الصدد، نرى أن ولاية السيدة سيلاسي ينبغي أن تمكن إدارة الاستراتيجية من التمركز في مكان واحد، وإلا فسيتعين علينا أن ننسى الطابع الشامل للاستراتيجية. فلا يمكننا أن نسمح بتمزيق مبادرة قابلة للتنفيذ. وعلاوة على ذلك، سيكون خطأ جوهريا أن يُنظر إلى منطقة الساحل والصحراء باعتبارها ميدانا يمكن أن تتنافس فيه الجهات المانحة من أجل خلق مناطق نفوذ.

و الدور الرائد في تنفيذ الاستراتيجية ينبغي أن تضطلع به دول المنطقة نفسها. ويكتسي دور منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل بأهمية خاصة في هذا الصدد. ونرى أن الاجتماعات المنتظمة بشكلها ستساعد على تحقيق الأهداف المرجوة وتقديم نتائج ملموسة. وثمة عنصر آخر مهم في رأينا، وهو المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي يقصد منها أن تكون بمثابة مركزا لتعزيز المبادرات الرئيسية وإنجازها. كما تضطلع المنظمات التكاملية، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي، بدور لا يمكن الاستغناء عنه. وتقوم هيئات الأمم المتحدة أيضا، ولا سيما المكاتب الإقليمية، بوظائف هامة.

وتشكل المخاطر التي تهدد الأمن في المنطقة بكل تعقيداتها مصدر قلق لا نهائي. فما تمثله من حزام يطوق جميع أنحاء القارة بحالة من عدم الاستقرار يختلط مع منطقة الشرق الأوسط المضطربة للغاية، وتعمل الأماكن الصحراوية في الساحل الخاضعة لرقابة ضعيفة بمثابة جسرا ممتازا بالنسبة للإرهابيين والعناصر الإجرامية. أما ما يسمى بالربيع العربي والتدخل العسكري الخارجي في ليبيا فكانت لهما انعكاسات سيئة للغاية على منطقة الساحل والصحراء. فقد وجدت مالي نفسها على شفا الانهيار، ولم يبدأ ظهور بعض الشروط المسبقة من أجل تطبيع الحالة سوى في الآونة الأخيرة. ولا يزال التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام آخذا في انتشاره الذي لا مناص منه، مخلفا تدفق أعداد من الضحايا الجدد بين المدنيين. فحالة عدم الاستقرار السياسي والآفات الاجتماعية التي لا تعد ولا تحصى تؤجج الاتجاهات السلبية وتزيد من حالات التطرف

بين الشباب. ولذلك، من المهم للغاية أن تتم الاستجابة بسرعة وبطريقة مناسبة للحوادث الخطيرة في المجال السياسي، مثل الأحداث الأخيرة التي وقعت في بوركينا فاسو.

وفي الوقت نفسه، فإننا لا نوافق على وجود حاجة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول في المنطقة أو في عملياتها الانتخابية بذريعة منع الأزمات المحتملة، وعلى أساس مفاهيم مفتعلة وغامضة وذات دوافع سياسية، مثل المؤشرات المبكرة. ونأمل أن يسهم التنفيذ المتسق لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة، بمشاركة الشركاء المهتمين، في تحقيق تحسن شامل في الحالة وفي رفع مستوى معيشة السكان في المنطقة.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أرحب بالسيدة سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية التي درسناها بعناية.

ونرى أن الخطوط العريضة التي وضعها السيد برودي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تشمل الأمن، والحكم الرشيد، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية، تمثل خطوة هامة نحو تحقيق نهج متكامل لا غنى عنه في منطقة الساحل. وعندما أتكلم عن النهج المتكامل، فإنني أعني أيضا نهجا صادقا لمسألة منطقة الساحل، لأن هذا النوع من النهج هو ما يجعل من الممكن التطلع إلى تحقيق المزيد من الفعالية والاتساق في سياق عدد كبير من البرامج الوطنية والإقليمية والدولية. ويعد تحقيق ذلك التماسك والتنسيق – اللذان عرفتهما المبعوثة الخاصة بأنهما أحد أهدافها – من الأمور التي لا يمكن الاستغناء عنها والضرورية والأساسية إذا أردنا الإبقاء على كامل الاهتمام بمنطقة الساحل.

وبدون اتباع هذا النهج المتكامل والعمل المنسق من لدن مختلف الأطراف الفاعلة على مختلف المستويات، يبدو لنا بأننا قد نواجه إمكانية التخبط بشأن الخصائص الفردية للصراعات المختلفة، التي هي آفة تعاني منها بلدان المنطقة.

على سبيل المثال، فإن التصدي المشروع للإرهاب أمر ضروري. وسيجري تسليط الضوء على السبب الرئيسي في المشروع. ويمكن للمسائل الإنسانية أن تكون مجالا آخر يكتسي أولوية. ولذلك السبب، فإننا نعتقد أنه من الضروري الفهم بأن العمل على الجوانب المعزولة هو أمر غير فعال. إننا نرحب بالنهج المتكامل حيث تتم معالجة مختلف المجالات مجتمعةً، بما في ذلك الجهود الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والقضاء على الجريمة العابرة للحدود، والقضاء على الإرهاب ومواجهته، والقضاء على الفقر، وأعتقد أن هذه هي أكثر الخطوات الملموسة التي نستطيع وينبغي لنا اتخاذها.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن الأرجنتين تؤيد التهاني الموجهة إلى بلدان منطقة الساحل، التي أخذت بوضوح هذه الضرورة بعين الاعتبار، كما تبين خلال الاجتماع الثالث لمنتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي عُقد الشهر الماضي في باماكو. ونرحب بالخطوات المحددة التي اتخذت خلال الاجتماع من أجل تعزيز التنسيق واعتماد اختصاصات المنتدى، والأفرقة العاملة المواضيعية التي أنشئت. كما نرحب أيضا بزيادة التنسيق بين المنتدى والمجموعة الخماسية.

وفيما يتعلق بالمسائل الفردية التي جرى النظر فيها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أقول باختصار إن الأرجنتين تتفق مع استنتاجات المنتدى بشأن مخاوفه، وتدين العديد من الهجمات التي تعرضت لها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولذلك فإننا ندعو الأطراف إلى إحراز تقدم في المحادثات في الجزائر، التي نقدر للغاية عملها مع أعضاء فريق الوساطة.

إننا نتفق أيضا مع تقييم الحالة الخطيرة في ليبيا والتأييد الذي أعرب عنه الممثل الخاص للأمين العام في ذلك البلد. وتذكرنا

تلك الحالة بالحاجة للاستجابة للأسباب الهيكلية للصراعات. وفي غياب ذلك، سيتواصل انتشار مختلف الشبكات غير المشروعة، والتهديد الذي تشكله مختلف الجماعات المتطرفة والإرهابية العاملة في المنطقة. ومن الصحيح أيضا استمرارها في الانتشار، إذا واصلنا عملنا كالمعتاد. وليس قدرا محتوما، أن تكون منطقة الساحل، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، مليئة بالأسلحة، ومرتكبي أعمال العنف والجماعات المتطرفة والإرهابية. وستحدد الإجراءات التي تتخذها دول المنطقة والمجتمع الدولي، ما إذا كانت الحالة ستتفاقم أو تتغير، مع الحاجة الأكيدة لتحقيق التنمية.

وبهذا المعنى، فإن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ضرورية لتذكرنا بأن استجابة تركز على الأمن وحده هي استجابة غير كافية. حيث يجب أن يكون ثمة تركيز مواز على التنمية وتوفير الحياة الكريمة، ولا سيما في منطقة ،كما أشير إلى ذلك مرات عدة، لديها أدنى مؤشرات التنمية البشرية في العالم. في رأينا، وليس فقط في منطقة الساحل، ولكن في أجزاء مختلفة من العالم، فإن ضمان الأمن باعتباره محور سيادة القانون والتنمية، لم يؤد إلى إحراز تقدم. لقد رأينا حالات الفشل. ولا يمكن القضاء على الفقر على أساس حلول تقدمها البلدان التي تركز فقط على الأمن. فهذا النهج يعاقب فقط الفقراء؛ ولا يقضي على الفقر.

في هذا الصدد، ولأن هذه هي الجلسة الأخيرة لوفد بلدي مع السيدة هيروت غيبري سيلاسي، أود أن أكرر التأكيد على مسألتين تكتسيان أهمية بالنسبة لبلدي.

أولا، أذكر بأن المسؤولية الرئيسية عن إحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق التنمية تقع على كاهل بلدان منطقة الساحل نفسها. إذ يجب عليها هي معالجة الجذور الهيكلية العميقة لمشاكلها وصراعاتها، وتعزيز الاتفاقيات والاستراتيجيات لتنفيذ البرامج والسياسات من خلال الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، لحل تلك المشاكل والصراعات الهيكلية. ومع ذلك، تؤمن الأرجنتين كثيرا بأهمية الدعم الذي ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة تقديمه، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التحديات الناجمة عن تغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية، التي نشأت في أغنى بلدان العالم، وتنعكس آثارها أيضا على منطقة الساحل.

ثانيا، أود أن أؤكد بأن الكثير من المشاكل هي، في رأينا، نتائج لأسباب هيكلية، يجب معالجتها بمعلومات موضوعية وليس تدابير تخفيفية. ولا يمكننا فقط مجرد توجيه أصابع الاتهام، والقول بأن بلدان المنطقة بحاجة إلى تعزيز سيادة القانون، وأن تقرر المضي في اتجاه تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وأعتقد أنه يجب علينا أيضا أن ننظر إلى بعضنا البعض، كمجتمع دولي، ونسأل أنفسنا عما إذا كنا سنساهم أيضا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في منطقة الساحل من خلال تغيير ضوابط وهيكل عمل النظام الاقتصادي العالمي، بحيث يمكن للأدوات الاقتصادية والمالية خدمة التنمية البشرية المستدامة، بدلا من توليد الظلم وعدم المساواة مرارا وتكرارا.

وليس لجلسة اليوم معنى إلا بقدر دعمها لجهود بلدان المنطقة، ومحافظتها على استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مدرجة في جدول أعمال المجلس. ومع ذلك، وعند النظر في سبل إجراء مناقشة أكثر أهمية وفائدة، فإن الأرجنتين تعتبر أنه سيكون من المفيد، القدرة على الاعتماد على تدابير ملموسة لتقييم التنفيذ. ومن ثم، فإننا ندعو المجلس للنظر في كيفية ضمان متابعة هذه المسألة على نحو أكثر فعالية.

وأذكر أننا قلنا خلال جلسة المجلس الأخيرة (انظر S/PV.7203) بأنه سيكون من المهم، على سبيل المثال، الحصول على معلومات مفصلة عن إنفاق ١,٥ بليون دولار وُعِدَ بها لتنفيذ مجموعة البنك الدولي استثمارات جديدة في المنطقة. واقترحنا أيضا، فيما يتعلق بجميع البرامج والمناهج

التي ستقدم في التقارير، طلب بيانات موضوعية بشأن حساب جميع الأموال المخصصة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والبرامج المنفذة، وكذلك تقييم الآثار المترتبة. ولا يعارض أحد آليات المتابعة. ويعترف الجميع بأنها ضرورية. ويبدو لنا بأنها ضرورية للقدرة على الحفاظ على الديناميكية التي أبقت التركيز منصبا على منطقة الساحل منذ عام ٢٠١٣، ومواصلة إبرازها داخل الواقع المعقد للمنطقة.

ولا يمكن ضمان حقوق الإنسان للنساء والأطفال والفتيات والفتيان، بجهود متناثرة أو في حدها الأدنى. ويجب أن نعمل من خلال اتخاذ إجراءات متكاملة، والتنسيق الاستراتيجي لضمان إمكانية عيش النساء والأطفال والشباب، الجميع، دون خوف أو جوع أو تمييز. ونحن واثقون من أن التنفيذ الملائم للاستراتيجية المتكاملة، سيتيح لنا إحراز تقدم مهم، فيما يخص حل الأسباب الهيكلية للصراع. ولذلك، فإن ضمان تنفيذها، يشكل أفضل استجابة وأصدقها، يمكن أن نقدمها لضمان إحلال السلام وإرساء الأمن في منطقة الساحل.

السيد ليو جيه يي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تقدر عقد جلسة اليوم. كما نشكر السيدة هيروت غيبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى منطقة الساحل على إحاطتها الإعلامية.

إن الحالة في الوقت الحاضر مستقرة بشكل عام في منطقة الساحل، مع استمرار تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم المطرد في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ومن ناحية أخرى، هناك أيضاً تحديات متعددة في منطقة الساحل، مثل الحالة الأمنية الهشة والاختلالات الإنمائية وانتشار الإرهاب وتهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي يزداد خطورة باطراد. وتغطي منطقة الساحل منطقة واسعة، تشهد صراعات تقليدية وغير تقليدية مترابطة. وتؤمن الصين بأن المسائل في منطقة الساحل يجب أن تُعالج على ثلاثة مستويات: الوطني والإقليمي والدولي.

أولاً، ينبغي لنا التركيز على تسوية القضايا الإقليمية الساخنة. وفي الوقت الحاضر، الحالة السياسية والأمنية في ليبيا آخذة في التدهور. وتسير عملية المصالحة الوطنية في مالي على درب وعر وغير مأمون. كما أن عملية الانتقال السياسي في بوركينا فاسو هشة. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة الأهداف على أساس احترام سيادة البلدان المعنية وذلك لمساعدة بلدان المنطقة على المضي قدماً في العمليات السياسية الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية وتعزيز المصالحة الوطنية، وذلك بهدف نزع فتيل بؤر التوتر والبحث عن حلول دائمة.

ثانياً، ينبغي تقديم دعم استباقي إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين. وتعرب الصين عن تقديرها لنجاح جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسألتي مالي وبوركينا فاسو وتؤيد النهج الأفريقي في حل القضايا بواسطة الأفارقة أنفسهم.

ونرحب بإنشاء آليات الأمن الجماعي بمعرفة المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، وندعم تخطيط وإنشاء قوة للرد السريع على الأزمات في أفريقيا. وتتمتع المنظمات الإقليمية الأفريقية بمزايا فريدة في حل القضايا الأفريقية، وبالتالي تستحق دعم المجتمع الدولي.

ثالثاً، لا بد من تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. فالافتقار إلى التنمية والاختلالات في التنمية تبرز من بين الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة. وفي العام المنقضي، زار الأمين العام بان كي – مون، جنباً إلى جنب مع رئيس البنك الدولي ورؤساء مؤسسات مالية دولية أخرى، منطقة الساحل وجمعوا قدراً كبيراً من الموارد للبلدان في المنطقة، وقدموا بالتالي مساهمات هامة في العمليات الوطنية الإنمائية والرامية إلى الحد من الفقر.

وفي الوقت نفسه، بدأ العمل بنموذج جديد يشمل التعاون الثلاثي الأطراف بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، في تضافر للجهود من أجل تسوية المسائل الإقليمية الساخنة. وبعد ذلك، زار الأمين العام بان كي – مون، جنباً إلى جنب مع رئيس البنك الدولي، أيضاً منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وكانت للزيارة نتائج إيجابية. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة هذه الزيارات والاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب الناجحة، وذلك من أجل زيادة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان في المنطقة.

وتولي حكومة الصين أهمية كبيرة لعلاقاتنا مع أفريقيا. وتسعى من خلال القنوات الثنائية إلى تقديم المساعدة للبلدان المعنية في منطقة الساحل. والصين تبادر أيضاً إلى دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بلدان مثل مالي. كما أننا نستكشف مع الاتحاد الأفريقي السبل اللازمة لتوفير الدعم لقوة الرد السريع على الأزمات في أفريقيا.

إن الصين مستعدة للاستمرار في تقديم المساهمات، جنباً إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، من أجل تعزيز تسوية القضايا الساخنة في منطقة الساحل ومساعدة بلدان المنطقة في أن تتوصل في أقرب وقت إلى السلام والاستقرار والأمن على المدى الطويل.

السيد نيبيشاكا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للمبعوثة الخاصة سيلاسي لما قدمته من معلومات مستكملة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

لا تزال منطقة الساحل تواجه تحديات كبيرة، مع اكتساب الإرهاب والتطرف زخماً في المنطقة نتيجة الحدود التي يسهل اختراقها وضعف المؤسسات. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة المثيرة للجزع في شمال مالي والتقارير التي تتحدث عن تعهد جماعة بوكو حرام النيجيرية وأنصار بيت المقدس في مصر وأنصار الشريعة في ليبيا بتقديم الدعم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي تطورات مثيرة للقلق يمكن أن تزيد من التهديد لاستقرار المنطقة بأسرها.

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض البلدان في المنطقة كما هو الحال في ليبيا، التي أصبحت ملاذاً آمناً للعديد من الجماعات المسلحة والإرهابية وتقف على شفا حرب أهلية شاملة، يمكن أن يزيد من عرقلة إحراز تقدم حقيقي في المنطقة. والمستوى المرتفع للبطالة بين الشباب والحالة الإنسانية المزمنة والآثار المترتبة على تفشي الإيبولا في المنطقة في الآونة الأخيرة هي تحديات شاملة يتعين التصدي لها من خلال وضع نهج شامل وكلي.

ومهمة معالجة هذه التحديات المترابطة مهمة عسيرة ولكنها ليست مستحيلة. فلدينا بالفعل نهج واضح المعالم من خلال استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل، التي تشمل الحوكمة والأمن وآلية متكاملة للتنمية. ويبقى التحدي الحقيقي ماثلاً في تنفيذ هذه الاستراتيجية وفي أن تؤدي إلى نتائج ملموسة.

ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن تمسك بلدان المنطقة بزمام تنفيذ استراتيجية منطقة الساحل بدعم قوي من المجتمع الدولي. ونشيد في هذا الصدد بالزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيسة الاتحاد الأفريقي ورئيسا البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، في العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى أولا، تعزيز التنسيق والتآزر بين الشركاء الإقليميين والمتعددي الأطراف الرئيسيين من أجل تحقيق أكبر قدر من الفعالية وتفادي الازدواج؛ وثانياً، لضمان سرعة صرف التبرعات المعلنة، وهو أمر بالغ الأهمية في التصدي للتحديات المترابطة في المنطقة، لا سيما في مجال بناء القدرة الذاتية على الانتعاش وحق التملك؛ وثالثاً، تعزيز

التعاون عبر الحدود بين منطقة الساحل ومناطق المغرب العربي وغرب ووسط أفريقيا في مكافحة انتشار الإرهاب؛ ورابعاً، بناء القدرات الأمنية الوطنية لكل منها، فضلاً عن دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في إنشاء وتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة.

وبما أن الإطار الزمني لخطة تنفيذ الاستراتيجية من المقرر أن ينتهي بحلول عام ٢٠١٦، نود أن نوصي باستعراض الاستراتيجية وتعديلها وفقاً للتطورات على أرض الواقع.

وفي الختام، لا تزال رواندا ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة بهدف إحلال السلام والاستقرار في الأجل الطويل في منطقة الساحل.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل على إحاطتها الإعلامية، وأن أؤكد مجدداً دعم فرنسا الكامل لبعثتها.

إن تحقيق الاستقرار في مالي أمر يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لمنطقة الساحل. وبعد حشد اهتمام مجلس الأمن وطاقته على مدار عامين، تدخل مالي الآن فترة يمكن أن تكون تاريخية. فمفاوضات السلام الجارية في الجزائر العاصمة تجمع بين الأطراف في مالي للمرة الأولى برعاية المجتمع الدولي ككل. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب باستثمار جميع الشركاء الدوليين في تلك المفاوضات، وخاصة الجزائر والأمم المتحدة.

ويمكن للتطبيق الحقيقي الذي لا يستبعد أحدا لاتفاق السلام في مالي أن يكون ذا آثار مفيدة بالنسبة لكامل منطقة الساحل وخارجها، وسيكون هناك تحسن واضح للأمن في المنطقة. وفي هذه الفترة الحاسمة، تقع على عاتق الأمم المتحدة، وبشكل أعم، المجتمع الدولي ككل مسؤولية رئيسية يتعيّن الوفاء بها. إذ يجب علينا أن نواصل تشجيع الأطراف في مالي على التفاوض بروح توافقية من أجل إنجاز اتفاق سلام دائم وشامل للجميع.

وفرنسا ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة بلدان الساحل على التصدي للتحديات التي تواجهها. وبالإضافة إلى مشاركتها في جهود الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فقد نقحت فرنسا استراتيجيتها لمنطقة الساحل والصحراء في عام ٢٠١٣ التي كانت قد أطلقتها بصفتها الوطنية في عام ٢٠٠٨. وتتمثل استراتيجيتنا في وضع نهج شامل يجمع بين مسائل الأمن والحوكمة والتنمية. وتشمل استراتيجية فرنسا لمنطقة الساحل والصحراء تعاون فرنسا مع ستة بلدان هي السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد.

وتركز هذه الاستراتيجية بصفة خاصة على الأولويات الأربع التالية: أولا، الإسهام في تحسين الظروف المعيشية للسكان، بين جملة أمور، عن طريق الحصول على الخدمات الأساسية، وتسهيل الوصول إلى المناطق النائية، وتوسيع نطاق الشبكة الإقليمية للدولة، والتنمية الاقتصادية المستدامة، ثانيا، تعزيز قدرة الدول ومدها بالوسائل الكفيلة بمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع على نطاق واسع، ثالثا، مكافحة التطرف عن طريق دعم تطوير التعليم ووسائط الإعلام، رابعا، تشجيع وتيسير التعاون الأمني الإقليمي. وتمثل الاستراتيجية لمنطقة الساحل والصحراء ما يزيد على ٤٠٠ مليون يورو، أي ما يعادل مبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويا من المساعدة الإنمائية الثنائية. وتسهم فرنسا بتوفير ١٦٠ من الخبراء في مجالي التقنية والأمن لهذه البلدان في إطار هذه الاستراتيجية.

وتمثل عملية برخان العسكرية الفرنسية إسهام فرنسا في مكافحة الإرهاب وتحسين الأمن في منطقة الساحل. وقد أطلقت عملية برخان في ١ آب/أغسطس من هذا العام بناء على طلب خمسة من البلدان في منطقة الساحل، وبالتعاون الوثيق معها. وهي تعمل على تعبئة ما يزيد على ٣ ٠٠٠ جندي وتوفير أصول جوية كبيرة، علاوة على توفير مئات المركبات. وتتخذ عملية برخان بعدا إقليميا في التصدي لتنقل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل. وهي ذات هدفين:

أولا، مكافحة خطر الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وتمكنت القوات الفرنسية في ليلة أمس من قتل أحد الزعماء الإرهابيين الرئيسيين في منطقة الساحل أثناء عملية نفذت بالقرب من غاو. وقد كان هذا الشخص القائد العسكري لحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، علاوة على كونه مسؤولا بصفته الشخصية عن العديد من الاغتيالات واحتجاز الرهائن. وثانيا، المساعدة على بناء قدرات الدول في منطقة الساحل.

وينبغي أن تساعد استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل جميع أصحاب المصلحة بهدف تنسيق جهودهم المعنية بالمنطقة. وتدل المجموعة المتنوعة من المبادرات المعنية بمنطقة الساحل (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، البنك الدولي، والاتحاد الأفريقي) على التعبئة القوية من قبل المجتمع الدولي. وأرحب في هذا الصدد بإنشاء مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل، التي تهدف إلى تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان الرئيسية.

ولكي تكون هذه الاستراتيجيات فعالة، فإن من الضروري التنسيق فيما بينها. وفي هذا السياق، فإن منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي عقد بمناسبة زيارة الأمين العام إلى منطقة الساحل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يمثل إطارا فريدا في نوعه. ويمثل هذا المنتدى برئاسة مالي الآن، الإطار الوحيد الذي يجمع بين جميع دول غرب أفريقيا وشمال أفريقيا، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وأرحب بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام الرامية إلى حشد الجهود الإقليمية والدولية المعنية بمنطقة الساحل. وأرحب بصفة خاصة بتعزيز التعاون بين منتدى التنسيق الوزاري ومجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل.

وينبغي أن تسفر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل عن مشاريع ملموسة في جميع المجالات. وفيما يتعلق بمجال الحوكمة: أولا، سيشهد العام المقبل إجراء عدة انتخابات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. ويتمثل هدف الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الدول التي تطلب ذلك فيما يتعلق بتنظيم انتخاباتها بطريقة تتسم بالشفافية والمصداقية.

وبمناسبة مؤتمر قمة الفرانكوفونية الخامس عشر، المعقود بداكار في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أشاد الرئيس فرانسوا هولاند بالشجاعة التي أبداها شعب بوركينا فاسو خلال الأسابيع القليلة الماضية. ويدل المثال الذي قدّمه على أنه يجب أن تكون الشعوب هي من تقرر بشأن مستقبلها. ونأمل أن يمسك شعب بوركينا فاسو بزمام هذه العملية الانتقالية الآن بهدف ضمان التوصل إلى المصالحة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون سنة واحدة. وفي مجال الأمن، فقد ذكر الأمين العام حينئذ أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في المغرب العربي ومنطقة الساحل قد زادت من ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع عام ٢٠١٢. وتعمل بعثة الأمم المتحدة على مساعدة الدول في المنطقة والمنظمات الأفريقية من أجل تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب. وندعم تنفيذ هذه المبادرات في سياق الهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

ختاما، وفي المجال الإنساني والتنمية: فقد أشارت التوقعات أخيرا إلى أن عام ٢٠١٤ سيشهد زيادة تقدر بما يربو على ٢٠ مليون شخص من الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. ويواجه خمسة ملايين طفل تهديدا خطيرا بسوء التغذية. وينبغي أن تكون تنمية المناطق الصحراوية نقطة تركيز رئيسية لجهود المجتمع الدولي.

ونؤكد لكم سيدي الرئيس، دعم فرنسا القوي لجهودكم في جميع هذه المجالات.

السيدة ياكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، السيدة هيروت غيبري سيلاسي، على إحاطتها الإعلامية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وأود أيضا أن أثني على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لما يبذله من جهود متفانية في المنطقة.

ومن المشجع أن الأمم المتحدة، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قد وضعت استراتيجيات متكاملة للتصدي للتحديات المتعددة في منطقة الساحل. ويجب تنفيذ هذه الاستراتيجيات بطريقة منسقة كي يكون لها أثر فعال للغاية على الأمن والحوكمة وقدرة البلدان في منطقة الساحل على التكيف. ولا يزال تعزيز التنسيق والتعاون المتزايد فيما بين بلدان المنطقة، فضلا عن مختلف أصحاب المصلحة أمرا أساسيا. وقد كان الاجتماع الثالث لمنتدى التنسيق الوزاري، المعقود في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في باماكو، خطوة إيجابية أخرى في ذلك الصدد.

ومن جانبه، فإن الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في منطقة الساحل بالنظر إلى التطورات الهامة التي حدثت في الأشهر الأخيرة. ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا تحديث نهجه الاستراتيجي. وتركز الجهود الكبيرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي على تعزيز إصلاح قطاع الأمن، وعلى وجه التحديد من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، بهدف الإسهام في تدريب القوات المسلحة المالية، والعنصر المدني في البعثتين – بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل في النيجر، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل التي نشرت مؤخرا في مالي. وبوصفنا جزءا من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، فإن بلدي ما زال يسهم في هذه الجهود.

لقد شهدنا – منذ حزيران/يونيه الماضي، حين قدّمت المبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة سيلاسي، إحاطتها الإعلامية الأولى إلى المجلس (S/PV.7203)– المزيد من التدهور في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. وتشكّل التحديات الإنسانية والإنمائية، علاوة على الآثار الضارة لتغير المناخ ومخاطر تفشي فيروس الإيبولا، تهديدات كبيرة هناك. ويواجه ما يربو على ٢٤ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، في حين يعاني ٦ ملايين طفل من سوء التغذية إلى جانب وجود ما لا يقل عن ٣,٣ ملايين من الأشخاص المشردين. وبالمثل، فإن معدلات البطالة ما تزال مرتفعة ويواجه الأشخاص، ولا سيما الشباب، خطر التجنيد من قبل الجماعات الإرهابية. ويؤدي انتشار وسهولة الحصول على الأسلحة غير المشروعة إلى تفاقم العنف المستمر وإعاقة حياة السكان المدنيين وتدميرها، علاوة على التسبب في انتهاكات حقوق الإنسان.

ولا تزال آفة الإرهاب تشكّل تهديدا كبيرا في جميع أنحاء منطقة الساحل. ويمثّل ضعف الحوكمة، وسهولة اختراق الحدود، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وانتشار الجماعات الإرهابية، وخصوصا حركة بوكو حرام، تحديات هائلة من شأنها أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وقد تركت الهجمات التي وقعت مؤخرا في المسجد المركزي في كانو في نيجيريا العشرات من القتلى أو الجرحى من المدنيين الأبرياء. وخلال الأشهر الماضية أسفرت الهجمات الإرهابية التي شنت في جميع أنحاء شمالي مالي، عن إزهاق العديد من الأرواح، بما في ذلك حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ويتم تمويل أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية الأخرى في منطقة الساحل بصورة متزايدة عن طريق الاتجار بالمخدرات والتهريب، وعن طريق الصلة بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب في المنطقة، الأمر الذي يمثّل اتجاها مثيرا للقلق على نحو متزايد.

ويشكّل كل ما ذكر آنفا تحديات كبيرة ومعقدة بالنسبة للمنطقة وتتطلب استجابات حسنة التنسيق، فضلا عن المشاركة المستمرة من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. وعلى وجه الخصوص، فإن زيادة تعزيز التعاون وتنسيق المعلومات الاستخبارية وتبادل المعلومات وتعزيز الآليات القائمة، ولا سيما وحدة الدمج والاتصال لمنطقة الساحل، والاجتماعات المنتظمة التي يعقدها

رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن في بلدان منطقة الساحل والصحراء، تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار خطر الإرهاب.

ومن الضروري أن تواصل آلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالتضافر مع الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تركيزها الحالي وتقديم المساعدة القائمة على الاحتياجات إلى البلدان في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تكثف بلدان منطقة الساحل جهودها الانفرادية والجماعية لمكافحة التهديدات الأمنية عبر الحدود، بوسائل منها تعزيز مراقبة الحدود ووقف تدفقات الأسلحة، فضلا عن تنقل الجماعات المسلحة غير القانونية عبر المنطقة. ونرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين نحو تعزيز الآليات ذات الصلة، بما فيها عملية نواكشوط بشأن التعاون الأمني عبر منطقة الساحل وجهود مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل.

وتؤثر الأزمة في مالي على كامل منطقة الساحل ولا يمكن تسويتها إلا بعملية شاملة وجامعة وشفافة للسلام. ومن المؤسف أن المفاوضات الجارية في الجزائر لم تختتم بعد بالتوصل إلى اتفاق للسلام المستدام. ولن تؤدي حالات التأخير الإضافية في التوصل إلى ذلك الاتفاق سوى إلى تدهور الحالة الأمنية في شمال مالي، وفي نهاية المطاف، في المنطقة. وينبغي للأمم المتحدة والوسطاء الإقليميين والمجتمع الدولي أن يوجهوا رسالة قوية بالأمل في أن تؤدي عملية الجزائر إلى تحقيق السلام الدائم، في إطار العناصر المتفق عليها والاحترام الكامل لسيادة مالي وسلامة أراضيها.

وإذ تظل الحالة في ليبيا محفوفة بالمخاطر، ينبغي تركيز جهود حثيثة على إيجاد حل سياسي، وجمع الأطراف حول طاولة المفاوضات ووضع حد لسفك الدماء والانقسام في البلد. وما لم يحرز تقدم على المسارين السياسي والأمن، فإن ليبيا تخاطر بأن تصبح مجرد بؤرة ساخنة أخرى للتطرف الراديكالي والإرهاب، مع عواقب خطيرة على المنطقة بأسرها.

ويشيد وفد بلدي بالجهود المشتركة التي تبذلها في بوركينا فاسو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما أدى إلى التوقيع على ميثاق للمرحلة الانتقالية وتعيين رئيس مدني للمرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو. وسنظل يقظين إزاء الحالة السياسية في البلد وإزاء المرحلة الانتقالية المفضية إلى إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

ووضعت خطة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بالتركيز على الحوكمة والأمن والقدرة على الصمود. ومن الضروري الآن كفالة التنفيذ السريع للاستراتيجية بالاضطلاع بأنشطة متسقة ومنهجية على أرض الواقع وإحراز نتائج ملموسة تضمن تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية للمنطقة وتعود بالفائدة على شعوبها.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة هيروت سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين لمنطقة الساحل، على إحاطتها الإعلامية.

ومنذ الزيارة الرفيعة المستوى المشتركة إلى منطقة الساحل، بقيادة الأمين العام بان كي – مون في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، زاد المجتمع الدولي الالتزامات السياسية والموارد للتصدي لمجموعة من التهديدات في جميع أنحاء منطقة الساحل. كما واصلت بلدان منطقة الساحل وشركاؤها التعاون الوثيق والتنسيق. ومع ذلك، لا تزال منطقة الساحل تواجه تحديات مستمرة في القطاعات الأمنية والسياسية والإنسانية. فالحدود السهلة الاختراق وعدم الاستقرار السياسي يسهلان ارتكاب الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مثل تدفق الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات وهما في أغلب الأحيان يوفران ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نرى أن

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مفيدة في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه.

وأود أن أقدم بعض الملاحظات فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية. أولا، وفيما يتعلق بتوفير الأمن، من الضروري بناء القدرات الأمنية وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي. وتؤدي جميع التهديدات المتزايدة في كل أنحاء منطقة الساحل، مثل التهديدات الناشئة عن الحالة المحفوفة بالمخاطر في شمال مالي وتأثير جماعة بوكو حرام على كامل المنطقة، إلى تفاقم ضعف منطقة الساحل. ومن الضروري للتصدي لتلك التحديات زيادة فعالية مراقبة الحدود، فضلا عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، نحيط علما بالجهود المشتركة التي بذلتها مؤخرا نيجيريا والبلدان المجاورة، بنن والكاميرون وتشاد والنيجر، من خلال إطار لجنة حوض بحيرة تشاد. كما نشيد بالاجتماع بشأن المسألة المتعلقة بجماعة بوكو حرام، الذي عقد في أبوجا في أيلول/سبتمبر الماضي. ونؤيد زيادة التعاون الأمني الفعال، بما في ذلك تبادل المعلومات وتسيير الدوريات المشتركة فيما بين بلدان المنطقة.

ثانيا، وفيما يتعلق بالقدرة على الصمود، من الضروري من أجل ضمان تحقيق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة التصدي للمشاكل المزمنة، مثل التدهور البيئي الواسع النطاق وانعدام الأمن الغذائي وعدم إيجاد الفرص للشباب. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص حيال زيادة التشريد الذي يسببه المتطرفون، على نحو ما يبينه فرار أكثر من ١,٥ ملايين شخص بسبب نشاط جماعة بوكو حرام. وفي منطقة الساحل، لا يزال ملايين الأشخاص يتعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي، بمن في ذلك الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. ولا بد من إيجاد حلول طويلة الأمد لهذه الأزمة الإنسانية بغية معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة.

وأخيرا، ينبغي تحسين اتساق المبادرات المختلفة في منطقة الساحل وتنسيقها. ويكتسي تجنب تداخل الجهود وتحديد الأولويات لتوجيه الموارد بالأهمية لكفالة تقديم المساعدة إلى منطقة الساحل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. وننوه بجهود مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل لضمان التنسيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك عقد اجتماع منتدى التنسيق الوزاري في باماكو في الشهر الماضي. ونتطلع إلى استمرار التعاون من خلال الدور المحوري الذي يضطلع به ذلك المنتدى.

وعلى المجتمع الدولي أن يواصل التزامه بتعزيز الحوكمة وتحسين الأمن وتنفيذ خطط طويلة الأمد من أجل تعزيز قدرة منطقة الساحل على الصمود. وستواصل جمهورية كوريا دعم هذه الجهود من أجل تحقيق السلام والتنمية في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر، بدوري، السيدة هيروت غيبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل، على إحاطتها الإعلامية، وأهنئها على قيادتها.

وفي مواجهة الحالة في منطقة الساحل، التي تتسم بتحديات متعددة الأوجه، يجب على المجتمع الدولي الإسراع باتخاذ إجراء. وبعد الزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها الأمين العام إلى منطقة الساحل في عام ٢٠١٣، حشدت الموارد من أجل تعزيز مشاريع تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وفي هذا الصدد، نرحب بتقديم مبلغ ٨,٢٥ بليون دولار من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2014/542) المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ونشدد على كون تخلف النمو، لا سيما بطالة الشباب، ينشئ صلة بين الإرهاب والإجرام، ونؤكد مجددا على أن أهداف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية تسير جنبا إلى جنب.

وتحيط تشاد علما باختتام الاجتماع الثالث لمنتدى التنسيق الوزاري للاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي عقد في باماكو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتدين تشاد بشدة الأعمال الإرهابية، لا سيما الأعمال الموجهة ضد جنود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي وضد مرافق البعثة. ونحن نعول على السلطات المالية في إجراء التحقيقات وتقديم مرتكبي تلك الأعمال الإرهابية إلى العدالة. ونناشد المبعوثة الخاصة مواصلة التركيز على تنسيق المبادرات المختلفة من أجل منطقة الساحل والاهتمام بأولويات بلدان المنطقة، لا سيما مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل.

ونحن ما زلنا على ثقة بأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تلهمنا الكثير من الأمل، سوف تجلب منافع التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والحوكمة والأمن إلى بلدان المنطقة عما قريب. ويتعين على مجلس الأمن أن يولي الأولوية بشكل عاجل لضبط الصراعات في المنطقة، ولا سيما في ليبيا وشمال مالي.

وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا التصدي للأعمال التي تقوم بها جماعة بوكو حرام الإرهابية، التي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في منطقة الساحل وكذلك في غرب ووسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى وضع أطار عمل متعدد الأوجه للدعم، مثل عملية نواكشوط، ومجموعة دول الساحل الخمس وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للجنة حوض بحيرة تشاد. وأمن بلدان المنطقة يكمن في تعزيز التعاون والتنسيق لمكافحة الإرهاب والإجرام العابر للحدود. ففي تلك البلدان، يتعين إحلال السلام والأمن، فهما مفتاح التنمية.

أخيراً، ووفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2014/17، المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، الموجه إلى الأمانة العامة، ندعو إلى تعزيز تبادل المعلومات مع بلدان المنطقة من خلال ممثليها في نيويورك ضماناً لرصد تنفيذ تلك الاستراتيجية بطريقة أفضل.

وعلى غرار ما فعلته وفود أخرى، أود أن أطرح سؤالاً على المبعوثة الخاصة. ففي ضوء تدهور الوضع الأمني المقلق بشكل متزايد، كيف يمكن لهذه الاستراتيجية أن تساعد على تفعيل المبادرات التي ذكرتها من أجل تعزيز التعاون والتنسيق في قطاع الأمن بين دول المنطقة؟

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للسيدة سيلاسي للرد على الملاحظات والأسئلة التي طرحتها الوفود.

السيدة سيلاسي (تكلمت بالإنكليزية): بالنسبة للسؤال الأول – عما إذا كان الشركاء الذين يعملون في منطقة الساحل تمكنوا من كسر الحواجز المؤسسية ويعملون معاً – ففي مؤتمري الصحفي اليوم سلطت الضوء على بعض أمثلة البرمجة المشتركة والشراكة في منطقة الساحل: الشراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة، والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وإذ نعمل على تعزيز آلية التنسيق، مثلما كان الحال في تشرين الثاني/نوفمبر خلال الاجتماع الأخير للمنهاج التنسيقي الوزاري، فإننا نأمل، بطبيعة الحال، أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الشراكات بين الشركاء.

أما عن السؤال بشأن كيفية التمييز بين ولاية مكتبي بصفتي المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل وولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، فإن مكتبي مكلف بتيسير تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وهي أداة وضعت لمعالجة الأسباب الجذرية والهيكلية والنظامية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل. ومن المتوقع أن يجري ذلك من خلال التحليل والبرمجة على المستوى الإقليمي. وأقوم بتنسيق جهود أسرة الأمم المتحدة بالكامل في منطقة الساحل. ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا هو استجابة الأمم المتحدة للأزمات وللدبلوماسية الوقائية. ونحن في مكتبي مكلفون بمعالجة الأسباب الجذرية من خلال البرمجة المتوسطة والطويلة الأجل. والمنطقة الجغرافية مختلفة بعض الشيء أيضاً، فمنطقة الساحل تضم جزءاً من غرب أفريقيا، لكنه يتجاوز تلك المنطقة. وقد قدمت لأعضاء المجلس تواً بعض أبرز أدوارنا المختلفة.

(تكلمت بالفرنسية)

بالنسبة للسؤال إلى أي مدى يمكن أن يساعد الجمع بين منهاج التنسيق الوزاري ومجموعة دول الساحل الخمس في مواجهة التحديات في منطقة الساحل، فخلال الاجتماع الثاني للمنهاج، طلب المشاركون من مالي إشراك أعضاء مجموعة دول الساحل الخمس ودعوتهم لحضور الاجتماع الثالث. وكان سبب ذلك حاجتهم إلى مزيد من الوضوح بشأن دور هاتين الآليتين. ومن الواضح الآن للجميع، وخاصة في أعقاب الاجتماع الثالث لمنهاج التنسيق الوزاري الذي عقد في باماكو في الشهر الماضي، وتضمن مشاركة الأمين الدائم المؤقت لمجموعة الخمسة، أن دور المجموعة هذه هو في الواقع مبادرة من جانب البلدان الخمسة ذات الأولوية في المنطقة. هي مبادرة للملكية الوطنية لمستقبلها، وأيضا آلية للتعاون لتقييم البرامج المشتركة وتطويرها. وبالتالي فإن الأدوار واضحة. فالمنهاج التنسيقي ينسق جهود جميع الشركاء ويجمع الشركاء وبلدان المنطقة، لا بلدان الساحل فحسب، بل وبلاد المغرب وكذلك بعض بلدان وسط أفريقيا وغرب أفريقيا. كل ذلك معاً، إلى جانب أن مجموعة الخمسة الآن عضو في المنهاج، وذلك مما يوضح الأدوار. وأعتقد أن توضيح الأدوار سيسهل العمل على أرض الواقع.

(تكلمت بالإنكليزية)

فيما يتعلق بالسؤال الأخير – كيف يمكن لمكتبي أن يعزز التعاون الإقليمي في ضوء تدهور الوضع الأمني – فهذا في واقع الأمر هو الغرض من مكتبي. وكما يرى الأعضاء، فإن ما نسعى للقيام به منذ البداية هو تعزيز التنسيق بين الشركاء وبين بلدان المنطقة. وسيكون ذلك هو الأسلوب الذي نسعى إليه في الأشهر القادمة. ولكن من واجبنا أيضاً أن نوضح لكل الأطراف المعنية أن الوضع الذي لا يولى اهتماماً كافياً، كالحالة في ليبيا أو ظاهرة بوكو حرام الإقليمية، يؤثر على منطقة الساحل. لذلك، أعتقد أن الدعوة والبرمجة سيساعدان على تفعيل التعاون الإقليمي في منطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة سيلاسي على توضيحاتها بشأن الأسئلة المطروحة.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل تشاد.

إن سؤالي لم يكن يقتصر على التعاون.

عندما سألت كيف يمكن لاستراتيجية منطقة الساحل تنسيق جميع المبادرات المختلفة، كنت أفكر في عملية نواكشوط، والمجموعة الخماسية، ومنتدى التنسيق، وعلى وجه الخصوص، فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات المعنية بحوض بحيرة تشاد. وتتضافر كل تلك المساعي من أجل تحقيق هدف واحد، هو مكافحة الإرهاب والحد من انعدام الأمن. لقد أردت ببساطة أن أعرف ما إذا كان لدى المبعوثة الخاصة نهج للجمع بين كل تلك الجهود وتوجيه الطاقات. وأنا لا أعني أنه ينبغي لها أن ترد علي الآن، في العلن. وآمل أن نتمكن من مواصلة حديثنا بعد الجلسة.

أستأنف مرة أخرى مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.